

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

الدورة الثانية

جنيف، ٢٨ نيسان/أبريل - ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣

تنفيذ معاهدة عدم الانتشار

تقرير مقدم من كندا

المادة الأولى:

١- ما زالت كندا تدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى عدم مساعدة أو تشجيع الدول التي قد تسعى إلى الحصول على الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية. وتشعر كندا بالقلق إزاء انتشار الأسلحة النووية، ضمن جملة أمور أخرى، إلى العناصر الفاعلة من غير الدول. وتعاونت كندا مع شركائها في مجموعة الثمانية لوضع وتعزيز مبادئ منع الإرهابيين، أو من يوفرون ملاذاً لهم، من الحصول على أسلحة الدمار الشامل أو المواد اللازمة لصنعها، التي صدرت في إطار مبادرة الشراكة العالمية في مؤتمر قمة كاناناسكيس المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، قامت كندا، نيابة عن مجموعة الثمانية، بنشر هذه المبادئ رسمياً عن طريق بعثتها الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك.

المادة الثانية:

٢- ما زالت كندا ملتزمة بتعهداتها بموجب معاهدة عدم الانتشار بعدم قبولها أي نقل لأية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى أو لأية سيطرة على تلك الأسلحة والأجهزة وعدم صنع أية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى أو اقتنائها. وهذا التعهد ينفذ محلياً بموجب قانون السلامة والرقابة النوويين.

المادة الثالثة:

٣- وفقاً للمادة الثالثة، تلتزم كندا باتفاق ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق الضمانات المتصلة بمعاهدة عدم الانتشار. وتقدم الوكالة الدولية للطاقة الذرية سنوياً تقييماً إيجابياً لتنفيذ الضمانات في كندا بموجب هذا الاتفاق. ودعماً لجهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية الرامية إلى تعزيز الضمانات وتسليماً بـ "العلاقة التكافلية" التي تربط بين اتفاقات ضمانات معاهدة عدم الانتشار والبروتوكول الإضافي النموذجي لتلك الاتفاقات،

أبرمت كندا بروتوكولاً إضافياً ملحقاً باتفاقها الخاص بالضمانات. وبدأ نفاذ البروتوكول في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتواصل كندا التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بتنفيذ البروتوكول. وشاركت كندا في الاجتماع الإقليمي الذي عقده الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تنفيذ البروتوكول الإضافي ، في طوكيو، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وما زالت كندا تحت الدول التي لم تبدأ بعد في تنفيذ اتفاقات الضمانات الشاملة على القيام بذلك وتدعو الدول إلى تنفيذ البروتوكولات الإضافية الملحقة باتفاقاتها الخاصة بالضمانات.

٤ - إن كندا، تمسكاً بالتزامها بعدم توفير أية خامات أو مواد انشطارية خاصة أو أية معدات أو مواد مصممة أو معدة بصفة خاصة لتحضير أو استخدام أو إنتاج المواد الانشطارية الخاصة لأية دولة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، للأغراض السلمية، إلا إذا كانت تلك الخامات أو المواد الانشطارية الخاصة خاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعملاً بالفقرة ١٢ من المقرر ٢ الذي اتخذته مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥، لن تسمح بالتعاون النووي إلا مع تلك الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي قدمت تعهداً ملزماً قانوناً على المستوى الدولي بعدم الحصول على الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية وقبلت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن مجمل نطاق أنشطتها النووية. وتطبق هذه السياسة منذ عام ١٩٧٦. وبغية تنفيذ أحكام الفقرة ٢ من هذه المادة تنفيذاً فعالاً، تلتزم كندا بنظام وطني للرقابة على جملة أمور منها تصدير الخامات أو المواد الانشطارية الخاصة والمعدات أو المواد المصممة أو المعدة لتحضير أو استخدام أو إنتاج المواد الانشطارية الخاصة. وفي هذا الصدد، قامت كندا بتعديل قائمتها الخاصة بالرقابة على الصادرات ، في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، لتضمنها بنوداً شاملة جديدة. ويعكس نظام كندا الوطني أيضاً القوائم المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف للبنود النووية وما يتصل بها من بنود مزدوجة الاستخدام. وتساعد جميع هذه التدابير كندا في التجارة النووية السلمية والتعاون الدولي دون أن تساهم في الانتشار.

المادة الرابعة:

٥ - ما زالت كندا تساند بقوة استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ولدى كندا، في هذا الصدد، برنامج قوي للطاقة النووية وصناعة يورانيوم قوية وهي رائدة على مستوى العالم في إنتاج النويدات المشعة للاستخدامات الطبية والصناعية. ولدى كندا اتفاقات سارية للتعاون التقني تشمل ٣٨ بلداً، من البلدان المتقدمة والنامية، لتوفير إطار لأوسع تبادل ممكن للمواد والمعدات والتكنولوجيا النووية وغير النووية.

المادة الخامسة:

٦ - تؤكد الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض المعقود في عام ٢٠٠٠ أنه يجب تفسير أحكام هذه المادة في ضوء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد وقعت كندا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في

٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ عند فتح باب التوقيع عليها وأودعت صك تصديقها في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وما برحت كندا تشجع جميع الدول التي لم تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبخاصة الدول المدرجة في المرفق ٢، على أن تفعل ذلك. وشاركت كندا في التوقيع على البيان الوزاري المشترك لدعم معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي صدر بمبادرة من أستراليا واليابان وهولندا، بالجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وتشارك كندا بنشاط في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الثالث لتيسير نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي سيعقد في الفترة من ٣ إلى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وفي ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، قدمت عرضاً لجميع الوفود التي يقع مقرها في فيينا بغية تشجيع التفكير في المعاهدة قبل انعقاد المؤتمر. وما زالت كندا تدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى مواصلة وقفها الاختياري للتجارب. وتولي كندا أولوية لإنشاء نظام التحقق الخاص بالمعاهدة، ولذا فهي تتقدم الدول الأعضاء في المساهمة بالموارد والمعدات والخبرات اللازمة لإنشاء نظام الرصد الدولي الخاص بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومؤخراً، اعتمدت الإدارة التقنية المؤقتة رسمياً مرفقين للرصد السيزمي الابتدائي في لاك دو بونيه (PS08) وشيفرفيل (PS10) في شباط/فبراير ٢٠٠٣، واكتمل إنشاء محطة للنويدات المشعة (RN16) في ييلونايف، في آذار/مارس ٢٠٠٣.

المادة السادسة:

٧- كان هدف كندا وما زال هو الإزالة التامة للأسلحة النووية. وتتوقع كندا أن تشارك الدول الحائزة للأسلحة النووية مشاركة فعالة في هذه القضية وأن تحرز مزيداً من التقدم للحد من الأسلحة النووية وإزالتها. ولجميع أعضاء المجتمع الدولي مصلحة كبيرة ودائمة في هذه العملية. وتؤمن كندا بأن كل دولة من الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لديها مصلحة وعليها مسؤولية في تشجيع الوفاء بالمادة السادسة وتساند الإجراءات العملية الثلاثة عشر الرامية إلى نزع السلاح النووي والتي تم الاتفاق عليها في مؤتمر الاستعراض المعقود في عام ٢٠٠٠. ورحبت كندا رسمياً بمعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، أو "معاهدة موسكو" الموقعة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة في أيار/مايو ٢٠٠٢، وتتطلع إلى تصديق الاتحاد الروسي على المعاهدة وبدء نفاذها. وما زالت كندا ترى أن التدوين وإمكانية التحقق والشفافية وبقاء الأثر أمور ضرورية لإحراز تقدم في مجال تخفيض الترسانات النووية.

٨- وتعتقد كندا أن إحراز تقدم في تخفيض الأسلحة النووية الاستراتيجية لا يكفي وحده. وفي الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، قامت كندا بالتصويت لصالح القرار ٥٩/٥٧ نحو عالم نحال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة، الذي أدخل في نهجه الشامل موضوع الأسلحة النووية غير الاستراتيجية. ومع ذلك، ترى كندا أن من الأفضل التركيز في الوقت الراهن على الجوانب التقنية التفصيلية لهذه

القضية، في المحافل الملائمة حالياً لهذه المناقشات. ولهذا السبب، امتنعت كندا عن التصويت بشأن القرار ٥٨/٥٧ تخفيض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية.

٩- وتؤيد كندا الحد من أهمية الأسلحة النووية والتخفيض الكبير الذي شهدته قوات منظمة حلف شمال الأطلسي، التقليدية منها والنووية، منذ نهاية الحرب الباردة. وكندا، بوصفها عضواً في منظمة حلف شمال الأطلسي، تواصل الدعوة إلى قيام الحلف بدور إيجابي في تعزيز أهداف نزع السلاح، باتباع نهج قائم على التدرج ومستمر.

١٠- وفي الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة، قدمت كندا من جديد قراراً يدعو إلى إجراء مفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية؛ واشترك في تقديم هذا القرار عدد أكبر من البلدان، من كل المجموعات، واعتمد مرة أخرى بتوافق الآراء. وانتظاراً لإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، حثت كندا الدول الحائزة للأسلحة النووية على تأكيد أو إعادة تأكيد التزامها، بحسب الاقتضاء، بأن توقف إلى الأبد إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

١١- وبدأت قيادة مجموعة الثمانية فيما يتعلق بإدارة البلوتونيوم المستخدم في الأغراض الحربية والذي لم يعد لازماً لأغراض الدفاع والتخلص منه في مؤتمر قمة موسكو بشأن السلامة والأمن النوويين المعقد في عام ١٩٩٦. واقتراح ذلك بتوقيع الولايات المتحدة وروسيا في عام ٢٠٠٠ على اتفاق ثنائي تعهد فيه كل بلد بالتخلص من ٣٤ طناً مترياً من البلوتونيوم، اقتربت المبادرة من مرحلة التنفيذ. وتساند كندا بقوة برنامج روسيا للتخلص من البلوتونيوم وتعتزم تقديم مساهمة مالية كبيرة إلى المبادرة. وفي اجتماع وزراء خارجية مجموعة الثمانية المعقد في ويسلر، حدد هدف طموح لعام ٢٠٠٣ لإتمام المفاوضات الخاصة بوضع إطار متعدد الأطراف لبرنامج روسيا للتخلص من البلوتونيوم. وكندا ملتزمة بالعمل مع الآخرين لسرعة إبرام الاتفاق. وهذا النشاط الهام لنزع السلاح النووي، الذي يحظى بأولوية رئيسية في إطار الشراكة العالمية التي استهلتها مجموعة الثمانية في كناناسكيس، سيسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق الاستقرار الأمني والاستراتيجي الدولي ويحد من خطر سرقة الإرهابيين للبلوتونيوم.

١٢- وكندا، التي تحرص على نزع السلاح العام والكامل، دولة طرف أيضاً في اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد، والمعاهدة الخاصة بالقوات التقليدية في أوروبا، ومعاهدة الأجواء المفتوحة، واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة ومعاهدة الفضاء الخارجي. ووفرت كندا الدعم المالي لأنشطة إزالة الألغام وما يتصل بها من أنشطة في عدد يزيد على ٢٥ دولة، كما وفرت الدعم لأنشطة نزع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والتسريح وإعادة الإدماج، وجمع الأسلحة وتدميرها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا وأفريقيا وآسيا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وقعت على الاتفاق المبرم بينها وبين الاتحاد الروسي بشأن تدمير الأسلحة الكيميائية لتوفير ٥ ملايين

دولار لمساعدة روسيا في تدمير مخزونها من الأسلحة الكيميائية. وبالإضافة إلى ذلك، ستساهم كندا، في نطاق الشراكة العالمية لمجموعة الثمانية، بمبلغ يصل إلى مليار دولار خلال السنوات العشر القادمة لتمويل مشاريع التعاون في مجال عدم الانتشار، ونزع السلاح، ومكافحة الإرهاب، والسلامة النووية في روسيا ودول أخرى حديثة الاستقلال. وتشمل المشاريع ذات الأولوية التي تم تحديدها في إطار هذه الرعاية : تدمير الأسلحة الكيميائية، وإزالة الغواصات النووية، والتخلص من المواد الانشطارية، وتوظيف علماء الأسلحة السابقين.

المادة السابعة:

١٣ - رغم أن كندا ليست عضواً في منطقة خالية من الأسلحة النووية، فإنها ترحب بالتقدم المحرز في مجال وضع وتنفيذ اتفاقات المناطق الخالية من الأسلحة النووية وفقاً للقانون الدولي والمعايير المتفق عليها دولياً وتشجع هذا التقدم. وفي الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، أيدت كندا قرارات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية أو تدعيمها.

المادة الثامنة:

١٤ - شمل تمديد معاهدة عدم الانتشار لأجل غير مسمى وما رافق ذلك من مقررات، معتمدة في عام ١٩٩٥، التزاماً بعملية استعراض معززة للمعاهدة. وفي هذا الصدد، تقوم أولويات كندا فيما يتعلق بمعاهدة عدم الانتشار، في الأجلين القصير والطويل، على تعزيز الاستمرارية والمساءلة المتعلقة بالمعاهدة. ومن هذا المنطلق، قدمت كندا تقريرها الأول بشأن تنفيذ المعاهدة في الاجتماع الأول للجنة التحضيرية لدورة استعراض عام ٢٠٠٥. كما قدمت ورقة عمل لبحث العوامل التي يمكن أخذها بعين الاعتبار عند تطوير فهم مشترك لشروط تقديم التقارير المتفق عليها في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠. وأجرت كندا مشاورات غير رسمية مفتوحة العضوية بشأن مسألة تقديم التقارير خلال العام الماضي وستقدم ورقة عمل بشأن النتائج إلى الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية. وما زالت كندا تشجع الدول الأطراف على بحث القضية بغية التوصل إلى مقرر بشأنها في مؤتمر الاستعراض الذي سيعقد في عام ٢٠٠٥.

المادة التاسعة:

١٥ - رحبت كندا رسمياً بانضمام كوبا إلى معاهدة عدم الانتشار كدولة غير حائزة للأسلحة النووية، وإلى معاهدة تلاتيلولكو. وفي الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، دعت كندا الهند وإسرائيل وباكستان، التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار، إلى الانضمام إليها كدول غير حائزة للأسلحة النووية. وأدانت كندا التجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان في أيار/مايو ١٩٩٨، وأعربت رسمياً عن أسفها إزاء تجارب القذائف التسيارية التي أجراها كل بلد. وتعتبر كندا أن الانتشار النووي في الهند وباكستان، وإعلانهما

بأنهما دولتان حائزتان للأسلحة النووية، تهديدا جديدا وخطيرا للسلم والأمن الدوليين. ولهذا تؤيد كندا قرار مجلس الأمن ١١٧٢ الذي يطالب الهند وباكستان بالعدول عن برامجهما الخاصة بالأسلحة النووية. وتشير كندا إلى الإعلان الوارد في الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر الاستعراض في أيار/مايو ٢٠٠٠ وتأييده تماما، ويؤكد هذا الإعلان أن التجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان "لا تمنحها بأي حال من الأحوال مركز الدولة الحائزة للأسلحة النووية ولا أي مركز خاص آخر". وسعيا إلى تخفيف حدة التوتر في منطقة جنوب آسيا ومن ثم تقليل خطر استخدام الأسلحة النووية، تساند كندا المبادرات الرامية إلى تعزيز تدابير بناء الثقة في المنطقة.

١٦- وتواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عدم امتثال اتفاقها الخاص بضمانات معاهدة عدم الانتشار. وقدمت كندا قرارات في المؤتمر السنوي العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بغية تعزيز تنفيذ الضمانات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولعبت دورا بارزا في القرارات التي أصدرها مجلس إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن هذا الموضوع والتي اعتمدت دون تصويت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ و كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

المادة العاشرة:

١٧- وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنها تعتزم الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار. وأعربت كندا عن أسفها إزاء هذا التطور وحثت بيونغيانغ على العدول عن قرارها والتقييد التام بجميع التزاماتها المتصلة بعدم الانتشار النووي، بما في ذلك اتفاق الضمانات المبرم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٨- ورحبت كندا بقرار تمديد هذه المعاهدة لأجل غير مسمى في عام ١٩٩٥، وهو القرار الذي اعتمدته ١٧٥ بلدا دون تصويت في عام ١٩٩٥. ووفرت الضمانات الأمنية السلبية التي قدمتها الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥، في قرار مجلس الأمن ٩٨٤، الأساس جزئيا لهذا التمديد لأجل غير مسمى، بوصفه الفقرة ٨ من "مبادئ وأهداف منع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي". وما زالت كندا تؤكد ضرورة صون واحترام الضمانات الأمنية السلبية التي قدمتها الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في هذه المعاهدة.

المادة الحادية عشرة: لا تنطبق

- - - - -